جامعة الملك سعود
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
مجلة الآداب
ردمد (ورقي):٣٦١٢-١٠١٨
ردمد (النشر الإلكتروني): ٨٣٣٩-١٦٥٨

King Saud University
College of Humanities and Social Sciences
Journal of Arts
ISSN (Paper):1018-3612
ISSN (Electronic):1658-8339

مجلة الآداب، مج (٣٧)، ع (٢)، ص ص ٦٩-٩٢، جامعة الملك سعود، الرياض (٢٠٢٤م/ ١٤٤٦هـ)
Journal of Arts, Vol. 37 (2), pp 69-92, © King Saud University, Riyadh (2024 /1446H.)

حديث النحويين والمفسرين عن الإثبات بالنفي والنفي بالإثبات

عبد الله بن محمود فجال

أستاذ النحو والصرف المشارك، عمادة السنة الأولى المشتركة، جامعة الملك سعود، السعودية.

(قدم للنشر في ٣/ ٤/ ١٤٤٦هـ، وقبل للنشر في ٢٨/ ٦/ ١٤٤٦هـ)

https:/doi.org/10.33948/ARTS-KSU-37-2-4

الكلمات المفتاحية: الإثبات بالنفي، النفي بالإثبات، نفي النفي، نفي القيد.

ملخص البحث: يتحاشى المتكلمُ التصريحَ بالنفي أو الإنكار أو الإثبات وفق ما تقتضيه المواقفُ الكلاميةُ، والسياقاتُ المختلفةُ؛ لذا يستعمل أساليبَ وألفاظًا يفقه السامعُ ما ترمي إليه من دلالاتٍ وإشارات. وسيتناول البحثُ بعضَ هذه الأساليبِ وفق ما ورد في حديث النحويين والمفسرين، ولا سيما أن النحاة لم يُفردوا لها بابًا بعينه، إلا بعض الإشارات اليسيرة. وهذا الأسلوبُ يحمل بين طياته الإيجازَ الذي يُغني عن التطويل في الكلام؛ لأنه واضح من لفظه بدلالته على ما يحتويه الكلام متضمنًا عكسَ التصريح الذي يحتاج إلى المزيد من المفردات، بل تكون هناك دلالة واضحة على النفي أو الإثبات.

The Discourse of Grammarians and Commentators on Affirmation through Negation and Negation through Affirmation

Abdullah Mahmoud Fajal
Associate Professor of Syntax and Morphology, Common First Year Deanship, King Saud University, Saudi Arabia.
(Received: 3/ 4/1446 H, Accepted for publication 28/ 6/1446 H)
https:/doi.org/10.33948/ARTS-KSU-37-2-4

Keywords: Affirmation by negation, negation by affirmation, negate the negation, restriction negation, exception, the oath.
Abstract. Speakers usually avoid declaring negation, denial, or affirmation, as required by verbal situations different contexts. Therefore, they use methods and expressions that the listener understands the indications they are aiming for. This research is going to deal with some of these methods, especially since the grammarians did not single it out a specific chapter but some easy ones. This method, which carries with it brevity, which avails of a lot; Because it is clear from its utterance in its indication of what the speech contains, including the opposite of the statement that needs a lot of words, but there is a clear indication of negation or affirmation.

المقدمة:

يتحاشى المتحدثُ التصريحَ بالنفي أو الإنكار أو الإثبات وفق ما تقتضيه المواقف الكلامية، والسياقات المختلفة؛ لذا يستخدم أساليبَ وألفاظًا يفقه السامع ما ترمي إليه من دلالاتٍ وإشارات.

ولم يفرد النحاةُ للإثبات بالنفي أو النفي بالإثبات بابًا بعينه إلا بعض الإلماحات كقول الزمخشري: «والجملة في معنى النفي» (١) وقول ابن السراج: «قد أجروه مجرى النفي» (٢)، وقول ابن هشام: «ويلزم من هذا المعنى النفي» أو «رائحة النفي» (٣).

وقد يُفهمُ هذا النوعُ من النفي أو الإثبات من كلمة تُفهم من السياق أو الأسلوب أو التنغيم الصادر من المتحدث، دون أن تعبر عنه كلمة بعينها، وهذا الأسلوبُ يحمل بين طياته الإيجاز الذي يُغني عن الكثير؛ لأنه واضح من لفظه بدلالته على ما يحتويه الكلام متضمنًا عكس التصريح الذي يحتاج إلى كلام كثير، بل تكون هناك دلالة واضحة على النفي أو الإثبات.

قال الزركشي في كتابه *«البرهان»* النفي هو شطر الكلام كله؛ لأنَّ الكلام إمَّا إثبات أو نفي (٤). فما من متكلم إلا ويحتاج إلى إثبات شيء لشيء أو نفيه عنه، وهذا النفي يحتاج إلى جملة من الأدوات المختلفة، هذه الأدواتُ رغم اشتراكها في النفي، إلا أنها تفترق في بعض المزايا والخصائص. والبلاغة في النفي هي استعمال تلك الأدوات مع مراعاة الفروق الدقيقة بينها حسب ما يقتضيه المقام.

وذهب الجرجاني في كتابه *(دلائل الإعجاز)* إلى أنَّ «البلاغة ليس مرجعها إلى العلم باللغة، بل العلم بمواضع المزايا والخصائص..»، والوقوف عند تلك المزايا والخصائص يعين المتكلم على اختيار الأداة المناسبة للمقام، وهذا ما بيَّنه الجرجاني بقوله: «واعلم أنَّا لم نُوجب المزية من أجل العلم بأنفس الفروق والوجوه فنستند إلى اللغة، ولكنَّا أوجبناها للعلم بمواضعها، وما ينبغي أن يُصنع فيها. فليس الفصل للعلم بأنَّ الواو للجمع، والفاء للتعقيب بغير تراخٍ، و(ثم) له بشرط التراخي. و(إنْ) لكذا، و(إذا) لكذا. ولكن لأن يتأتى لك إذا نظمت شعراً وألفت رسالة أن تحسن التَّخَيُّرَ، وأن تعرف لكل من ذلك موضعه» (٥).

والإثبات بالنفي يكون أحيانًا أقوى من الإثبات الصريح وأبلغ في الدلالة وجمال العبارة، ومن ذلك ما ورد على لسان مريم عليها السلام: ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ (مريم: ٢٠)، وقوله ﴿وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾ وهي أبلغ من قولها «وأنا عزبة - لم أتزوج» وهي كناية رقيقة تتناسب مع أدب القرآن الكريم. كناية عن صفة في غاية الدقة والوضوح والهيئة النابضة بالحياة، فيها من البلاغة ما لا تستطيع تصويره لفظة (عزبة) التي لم ترد في القرآن مذكرة ولا مؤنثة (٦).

وقد كثر في القرآن الكريم والحديث النبوي وكلام العرب ورود الفعل مثبتًا مسبوقًا بـ (أن) ويُراد بذلك (أن لا) أو (لئلا) كقولك: (أوصيك أن تذهب) وأنت تقصد (أن لا تذهب)، ليكون الكلامُ أشدَّ وقعًا وأكثر تأكيدًا، وكقول العرب: (جئتك أن تلومني) أي: لئلا تلومني.

ويحاول البحث الإجابة عن التساؤلات الآتية:

(١) محمود بن عمرو الزمخشري، *الكشاف* (مطبعة الريان)، ٢: ١٥٧.

(٢) محمد بن سهل ابن السراج، *الأصول في النحو* (بيروت : الرسالة ، ١٤٠٥ هـ)، ٢: ١٦٩.

(٣) عبد الله الأنصاري ابن هشام ، *مغني اللبيب* (بيروت: دار الفكر)، ٣: ٤٦٠، ٤٥٩.

(٤) محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، *البرهان في علوم القرآن* (دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ١٣٧٦هـ)، ٢: ٣٧٥.

(٥) عبد القاهر الجرجاني، *دلائل الإعجاز* (القاهرة: مطبعة المدني، ١٩٩٢م)، ١٨٠.

(٦) منير سلطان، *الفصل والوصل في القرآن الكريم* (الإسكندرية: منشأة المعارف)، ٢١٠- ٢١٢.

١-ما الأساليب التي استعملتها لغتنا العربية للنفي بالإثبات والإثبات بالنفي؟

٢- ما دلالة (ما) قبل أداة الاستثناء وبعدها من ناحية النفي والإثبات؟

٣- هل يقع القسم إذا سُبق بأداة النفي؟

٤- هل أشار النحاة والمفسرون لمسألة الإثبات بالنفي والنفي بالإثبات؟

ويهدف هذا البحثُ إلى ما يأتي:

١-معرفة مفهوم النفي والإثبات لغة واصطلاحًا.

٢-عرض بعض الأساليب التي جاء بها النفي والمقصود بها الإثبات، والعكس من خلال حديث النحويين والمفسيرين.

٣-بيان النفي والإثبات في أسلوب النفي.

٤- توضيح المعنى في دخول النفي على القسم.

وقد تناولتُ في بحثي هذا دراسةً بعض مسائل النفي التي يُراد بها الإثبات أو العكس **متبعًا المنهجَ الوصفيَّ التحليليَّ**، مُقَسِّمًا بحثي إلى **مقدمة** وتمهيد، وستة مباحث:

تمهيد: مفهوم الإثبات والنفي في اللغة والاصطلاح.

المبحث الأول: الإثبات بالنفي.

المبحث الثاني: النفي بالإثبات.

المبحث الثالث: الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي.

المبحث الرابع: دخول النفي على القسم.

المبحث الخامس: الاستدراك من أساليب الإثبات المراد بها النفي.

المبحث السادس: الإثبات والنفي بكاد.

ثم **خاتمة البحث**.

أما **الدراسات السابقة**: فأغلب الدراسات السابقة تناولت الإثبات أو النفي، ولم أقف على دراسة مشابهة لهذا البحث تناولت الإثبات بالنفي والنفي بالإثبات، سوى ما ورد من إشارات في كتب أصول الفقه أن (الاستثناء من الإثبات نفي، ومن النفي إثبات).

وكذلك دراسة للدكتور محمد صالح برناوي بعنوان: *(ما خرج من الكلم إلى معنى النفي بالعربية)* فقد تناولت الدراسة الكلمات المفردة التي خرجت إلى معنى النفي، فاستقرأ ما خرج من معناه الأصلي إلى معنى النفي، وركَّزَ اهتمامه على ما له أثرٌ واضح في الحكم النحوي، وقد توصَّلَ الباحثُ إلى أنَّ أكثرها خروجًا الحرف ثم الاسم ثم الفعل، وكان بعض ما خرج له أثر في الحكم النحوي وبعضها لا أثر له. وقد نشر دراسته في مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود، العدد (٣٦) الإصدار الثالث أغسطس ١٤٤٥ – ٢٠٢٣ م.

أما دراستي هذه، فقد وقفتُ فيها على حديث النحويين والمفسرين عن الإثبات عن طريق النفي، وكذلك النفي عن طريق الإثبات.

وأسأل الله العلي العظيم أن يوفقني لكل خير.

تمهيد: مفهوم الإثبات والنفي في اللغة والاصطلاح

أولاً: مصطلح الإثبات:

يشير الاستعمال اللغوي لكلمة (ثبت) إلى عدة معانٍ معجمية، منها:

اللزوم: ثَبَتَ الشيءُ يثبتُ ثبوتًا، وثبت فلانٌ في المكان يثبتُ ثبوتًا، فهو ثابتٌ إذا أقامَ به[٧].

الوضوح: أثبتَ حُجَّتَهُ: أقامَها وأوضحها[٨] .

الصحة: قول ثابتٌ: صحيح[٩].

---

(٧) أحمد الفيومي، *المصباح المنير* (بيروت: المكتبة العلمية) مادة (ثبت)، ومحمد الأزهري، *تهذيب اللغة* (بيروت: دار إحياء التراث العربي ، ٢٠٠١م)، ١٤: ١٩٠.

(٨) محمد بن مكرم ابن منظور، *لسان العرب* (بيروت: دار صادر، ١٣٧٤)، مادة (ثبت).

المعرفة: ثابتَهُ وأثبتَهُ: عَرَفَهُ حَقَّ المعرفَة[١٠].

النفاذ: طعنَهُ فأثبتَ فيه الرُّمح أي أنفَذَهُ[١١] .

وتشتركُ هذه المعاني في مدار لغوي محدد هو الإمكان والتحقق. فإثبات الشيء هو تحقيقه عبر الكلام (الحجة) أو السلاح (القتل) أو الذهن (المعرفة).

وفي الاصطلاح: نجد تحديداتٍ عديدةً للإثبات، منها ما ورد في *كليات الكفوي*: «الإثبات: هو الحكم بثبوت شيء لآخر، ويُطلق على الإيجاد» [١٢] وهو تحديد عام، لا يُحدد سياقًا للمفهوم، وإن كان يشير إلى جوهره الدلالي، وهو ارتباط شيء بآخر ارتباطًا منطقيًّا أو معنويًّا أو فنيًّا أو لغويًّا. إنَّ هذا التحديدَ يستدعي المعنى اللغوي؛ إذ ثبوت شيء لشيء آخر يعني لزومه له لزومًا نافذًا، واضحًا صحيحًا.

ويعرف الإثبات في الاصطلاح النحوي بأنه: «ضد النفي والسلب، وهو حالة تلحق الجمل والمعاني التامّة وكل ما يلحقه يسمى مثبتًا -أي غير منفي-، أو أنه الحكم بثبوت شيء آخر» [١٣].

ففي هذا التحديد تخصيصٌ يتجاوز صفةَ التعميم في سابقه، وذلك في استعمال مصطلحات نحوية: «الجمل، والمعاني، والحالة» ومن ثم يضعنا أمام مقولات نحوية دقيقة، إذ لا يمكن فهمُ الإثبات بوصفه حالة نحوية إلا باستحضارها. فالإثباتُ مرتبطٌ بمعاني الجمل المستعملة في التركيب، ويفيد بدوره معنى اللزوم والإمكان والتحقق.

وفي معاجم المصطلحات ألفاظٌ أخرى تؤدي المعنى ذاته لمصطلح الإثبات، أو معنى قريبًا منه. ومن هذه الألفاظ لفظ (الوجوب). ففي اللغة «ويجب الشيءُ يجبُ وجوبًا إذا لَزِمَ... يقال: وجب الشيءُ يجبُ وجوبًا إذا ثبت، ولزم» [١٤].

وهناك لفظ آخر قريب منه هو لفظ (الإيجاب)، وهو «ما يستدعي وجود الموضوع» [١٥]، وفي المجال النحوي: «الإيجاب: ضد النفي، والإيجاب في الكلام يكون مثبتًا غير منفي» [١٦]. ومن مشتقاته لفظ الموجب، وهو «الكلام المثبت غير المنفي» [١٧]، ومن هنا يبدو التقارب بين مصطلحات الإثبات، والوجوب، والواجب، فكلها تدلُّ على الاتصال التركيبي بين عنصرين لغويين أو منطقيين، للتعبير عن حكم محدد.

ثانيًا: مصطلح النفي:

تدور كلمة «نفى» حول معنى الابتعاد؛ «نَفى الشيء يَنفي نفيًا: تَنَحَّى، ونفيتُهُ أنا نفيًا... يقال: نَفَيتُ الرجُلَ وغيرَهُ أنفِيه نفْياً إذا طردْتُه... ونفى الشيء نفيًا جحدَه» فالكلمة تشير إلى فعل أو رأي يتم فيه نقل شيء من موقع الإمكان والوجود إلى موقع العدم والغياب. وانتفى منه: تبرأ، ونفي الشيء نفياً: حجره، يقال: نفيته أنفيه نفيًا إذا أخرجته من البلد وطردته[١٨].

واصطلاحًا: هو سلب الحكم عن شيء بأداة نافية مثل: (ما) و(لم) أو بفعل مثل: (ليس) أو باسم مثل: (غير) وله تسميات أخرى مثل الحجر والسلب [١٩].

ويعرف النفي بأنه: «من أقسام الخبر مقابل الإثبات والإيجاب»، و«هو من الحالات التي تلحق المعاني المتكاملة المفهومة من الجمل التامة والتعبيرات الكاملة، وكل معنى

(٩) *لسان العرب*، مادة (ثبت).

(١٠) *لسان العرب*، مادة (ثبت).

(١١) *لسان العرب*، مادة (ثبت).

(١٢) أيوب الكفوي، *الكليات* (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨م)، ٣٩.

(١٣) محمد سمير اللبدي، *معجم المصطلحات النحوية والصرفية* (مؤسسة الرسالة ودار الفرقان – ٢٠١١م)، ٣٦.

(١٤) لسان *العرب* ، باب (الباء فصل الجيم).

(١٥) *الكليات*، ٢١٢.

(١٦) *معجم المصطلحات النحوية والصرفية*، ٢٣٩.

(١٧) *معجم المصطلحات النحوية والصرفية*، ٢٣٩.

(١٨) *لسان العرب* ، مادة (نفي).

(١٩) محمد مهدي، *الخليل معجم مصطلحات النحو العربي* (مكتبة لبنان، ١٩٩١م)، ٤٥٨.

يلحقه النفي يسمى منفيًّا»[٢٠]. فالنفي بهذا التحديد اصطلاح نحوي يرتبط باستعمال المعاني في سياقات تركيبية، على نحوٍ يكون فيه تجريد الجمل من حكم الوجود والإمكان.

وثمة مصطلح آخر يستعمل بدلالة قريبة من النفي، وهو (السلب) وهو لدى المناطقة «مقابل الإيجاب» فثبوت شيء لشيء إيجاب وانتفاؤه عنه سلب، والإيجاب إيقاع النسبة الثبوتية والسلب رفع الإيجاب أي الثبوت»[٢١].

ويحصلُ التمييز بين مصطلحي النفي والجحد من جهة أنَّ «النافي إنْ كان صادقًا يسمى كلامه نفيًا، ولا يسمى جُحودًا، مثاله: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ (الأحزاب: ٤٠)، وإنْ كان كاذبًا يسمى جحدًا ونفيًا أيضًا، مثاله: ﴿فَلَمَّا جَاءتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ (النمل:١٣)[٢٢].

إنَّ هذه المعطيات الاصطلاحية تفيدُ وجودَ حكم عام ذي بُعدٍ منطقي في اللغة والعُرف والشرع، فيه يكونُ البحثُ عن العلاقة بين أمرين اثنين، فتكون أحيانًا ممكنة الوجود والتحقيق، فيسمى الحكم إثباتًا وإيجابًا، والقضية مثبتة أو موجبة، وتكون أحيانًا أخرى معدومة وبعيدة، فيسمى الحكم نفيًا أو سلبًا والقضية منفية أو سالبة.

إشارة علماء النحو والتفسير إلى هذا النوع من النفي والإثبات:

عقد ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) بابًا أسماه: «باب نقض الأوضاع إذا ضامنها طارئ عليها» وذكر أن لفظ الواجب إذا لحقت همزة التقرير عاد نفيًا، وإذا لحقت النفي عاد إيجابًا كقوله تعالى: ﴿أَأَنتَ قُلتَ لِلنَّاسِ﴾ (المائدة: ١٦) أي: ما قلت لهم، وقوله: ﴿آللهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ (يونس: ٥٩)، أي: لم يأذن لكم.

وأما دخولها على النفي فكقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ (الأعراف: ١٧٢)، أي أنا كذلك.

واستدل ابن جني بقول جرير:

أَلَسْتمْ خيرَ مَنْ ركِبَ المطايَا ... وأَنْدَى العالَمِين بُطُونَ راحِ[٢٣]

أي أنتم كذلك. وإنما كان الإنكار كذلك؛ لأنَّ منكر الشيء إنما غرضه أن يحيله إلى عكسه وضده، فلذلك استحال به الإيجاب نفيًا، والنفي إيجابًا[٢٤].

وقد عقد التنوخي (ت: ٧٤٨هـ) في كتاب *(الأقصى القريب في علم البيان)* بابًا سماه: «نفي الشيء بنفي غيره، ونفي الشيء بإثبات غيره، وإثبات الشيء بإثبات غيره، وإثبات الشيء بنفي غيره» وقد ذكر أنه قد يكون المراد نفيه أو إثباته واجب النفي أو الإثبات، أو جائز النفي والإثبات، والقرينة هي التي تدلُّ على إرادة النفي أو إرادة الإثبات[٢٥]... وذكر أن من نفي الشيء بإثبات غيره قول الشاعر ابن الإطنابة:

أبلغ الحارثَ بن ظالم المو ... عِدَ والمنذِرَ النَّذورَ عليَّا[٢٦]

إنما تَقْتُلُ النِّيامَ .....

والمراد به: أنك لا تقتل غير النيام، فجاء الحصر بـ (إنما) ثم أكَّده بتمام البيت، وهو قوله:

..... ولا تَقـــــ ... تل يقظان ذا سلاحٍ كَميًّا

فقوله: (لا تقتل) نفيٌ يدلُّ على أنه لا يُقتل يقظانٌ ذو

(٢٠) *معجم المصطلحات النحوية والصرفية*، ٢٢٧.

(٢١) محمد التهانوي، *كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم*، (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٤م) ١: ٩٦٥.

(٢٢) *الكليات*، ٨٨٩.

(٢٣) جرير بن عطية الكلبي، *ديوان جرير* (القاهرة: دار المعارف)، ١: ٨٥.

(٢٤) أبو الفتح عثمان ابن جني، *الخصائص* (بيروت: دار الهدى)، ٣: ٢٦٩.

(٢٥) محمد التنوخي، *الأقصى القريب في علم البيان*، (الرياض: عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠١٧م)، ٢٩٢.

(٢٦) البيت في عمرو بن عثمان قنبر، *الكتاب* ، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م)، ٣: ١٢٩، و *الأصول في النحو*، ١: ٢٧٢.

سلاح كمِي، وهذا النوع مما مثل به التنوخي للجواز.

أما مثال الوجوب، فمنه أنَّك تُثبتُ أحدَ النقيضين، فينتفي الثاني ومساويه، أو تثبتُ أحدَ الأضداد، فينتفي ما عداه، كقولك في إثبات أحد النقيضين: (الفلك مُتَحركٌ) فانتفى النقيضُ، وهو لا متحرك، ومساويه وهو الساكن، وفي إثبات أحد الأضداد (الدم أحمر) فينتفي عنه جميع الألوان[٢٧].

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص:١) انتفى بإثبات الأحديَّة (لا أحدية)، وانتفى مساوي (لا أحدية)، وهو الكثرة.

ومن إثبات الشيء بنفي غيره قولك: الشمسُ ليست طالعة فالليل موجودٌ، أو فالنهار غير موجود[٢٨].

وقد أشار علماء التفسير في كتبهم إلى الإثبات بالنفي والنفي بالإثبات في ثنايا تفسيرهم للقرآن الكريم، من ذلك ما ذكره (ابن القيم) فيما يتعلق بتكرر الفعل و(ما) في تفسير سورة (الكافرون) فقد ذكر ست فوائد كانت السادسة: « أن طريقة القرآن في مثل هذا أن يقرن النفي بالإثبات، فينفي عبادة ما سوى الله ويثبت عبادته، وهذا هو حقيقة التوحيد. والنفي المحض ليس بتوحيد. وكذلك الإثبات بدون النفي. فلا يكون التوحيد إلا متضمنًا للنفي والإثبات، وهذا حقيقة «لا إله إلا الله»[٢٩].

المبحث الأول: الإثبات بالنفي

يمكننا أن نوضِّحَ ذلك في باب النفي بذكر بعض الأمثلة من الآيات القرآنية وكلام العرب التي جاء فيها النفي بأدوات مختلفة، كلٌّ منها مناسبٌ للسياق الوارد فيه.

أولاً: الإثبات بالنفي بالأداة (لم) و(لمَّا):

من ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ (الحجرات: ١٤)، نلاحظ في هذه الآية وجود أداتين من أدوات النفي هما (لم) و(لـمَّا) كلتاهما لها الوظيفةُ نفسُها، وهي نفي وقوع الفعل. إلا أنَّ ثمة فرقًا بينهما، فالمتكلم بأداة النفي (لـمَّا) يتوقع غالبًا زوال النفي وحصوله مثبتًا، فإذا سأل سائل فقال: هل جاء زيد؟ وكان الجواب لـمَّا يأتِ زيد، فهو نفي لحضوره، ولكنه يتضمن توقعَ حضوره وزوالَ النفي عنه، ومن ذلك حين تقول: لما تشرق الشمس، تريد: أنها لم تشرق قبل الكلام ولا في أثنائه، لكن من المنتظر أن تشرق. أو حين تقول: لما تمطر السماء، تقصد أنها لم تمطر قبل التكلم، ولا في أثنائه، ومن المتوقع أن تمطر[٣٠].

فإذا تقرر هذا علمنا الفرق الدقيق في الآية السابقة أنَّ الأعراب لما قالوا آمنا، نفى الله عنهم الإيمان فقال: ﴿لَّمْ تُؤْمِنُوا﴾ ثم بيَّن أنهم أسلموا، وأن الإيمان لم يتمكن من قلوبهم بعدُ، ولكنَّه قد يحصل باتباعهم ما أمروا به، واطلاعهم على محاسن الإسلام، وهذا يناسبه أداة النفي (لـمَّا) لما فيها من معنى التوقع والانتظار.

والإثبات بالنفي باستعمال (لم) كقول طرفة بن العبد:

إذا القومُ قالوا مَن فتًى؟ خِلتُ أنّني عُنِيتُ فلمْ أكسَلْ ولم أتبَلّدِ[٣١]

فكلمة (لم أكسل ولم أتبلد) لها معنيان:

الأول: أي وقفتُ موقفَ المؤيد المساعد ولم أتراجع.

والثاني: أقدمتُ للإنقاذ والعون.

والمراد هنا: أنه أقدم للإنقاذ والعون ولم يتكاسل، فقد أخبرنا بالنفي عن إثبات ما هو معاكس وهو مؤكد.

---

(٢٧) *الأقصى القريب في علم البيان*، ٢٩٧.

(٢٨) *الأقصى القريب في علم البيان*، ٢٩٨.

(٢٩) محمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزية، *تفسير القرآن الكريم لابن القيم*، (بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٤١٠هـ)، ٥٨٩.

(٣٠) عباس حسن، *النحو الوافي* (مصر: دار المعارف)، ٤: ٤١٨.

(٣١) طَرَفَة بن العَبْد بن سفيان البكري، *ديوان طرفة بن العبد* (لبنان: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢م)، ٢٤.

ثانيًا: إثبات العدالة باستعمال أداة النفي:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ اللهَ لَيْسَ بِظَلاَّمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ (آل عمران: ١٨٢) فالآية استعملت أداة النفي (ليس) لإثبات أن الله عادلٌ عدلاً مطلقًا مع التوكيد؛ لأنَّ ما يفعله الله يكون عدلاً ولا يكون ظلمًا[٣٢].

ثالثًا: الإثبات بالنفي في آية الكرسي:

حين نتأمل آيةَ الكرسي، نجد أنَّ الإثبات يقترن بالنفي في أغلب كلمات الآية وجملها، فكأنَّ النفي يفسر المعنى المثبت، أو يؤكده، أو يزيده إيضاحًا، وكذلك يبعد المعاني الباطلة التي قد يتوهمها المتوهمون.

فمثلاً (الله) هو الإله الذي لا إله إلا هو[٣٣]. وكذلك (الحي)، هو الذي لا يأخذه النعاس الذي هو مقدمة النوم، والنوم نوع من الموت وهو ينافي كمال الحياة[٣٤].

وكذلك انتفاء الشفيع إلا بإذنه يؤكد أن لله الملكَ التام الذي لا يشاركه فيه أحد[٣٥]، والذي ورد في قوله: ﴿لهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ﴾ (البقرة: ٢٥٥).

وكذلك نفي إحاطة أحد بشيء من علمه يؤكد انفراده بالعلم التام الذي ورد في قوله: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾[٣٦].

ونفي الأود أو المشقة يؤكد كمال قدرته مع سعة ملكه الوارد في قوله: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ﴾ (البقرة:٢٥٥)[٣٧].

ثم جاء قوله تعالى: ﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ (البقرة: ٢٥٦) وهي جملة منفية بعد قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ (البقرة: ٢٥٥) وهي جملة مثبتة.

رابعًا: الإثبات بالنفي باستعمال الاستفهام الإنكاري:

قال ابن هشام في حديثه عن همزة الإنكار الإبطالي: «ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثُبُوته إن كان منفيًّا؛ لأنَّ نفي النفي إثبات، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ (الزمر: ٣٦) أي: الله كافٍ عبدَه، ولهذا عطف ﴿ووضعنا﴾ على ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ (الشرح:١) لما كان المعنى: شرحنا، ومثله: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾ (الضحى: ٦) ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْراً أَبَابِيلَ﴾ (الفيل: ٢-٣) ولهذا أيضًا كان قول جرير في عبد الملك:

ألستم خيرَ مَنْ ركِبَ المطايَا وأَنْدَى العالمينَ بُطُونَ راحِ

مدحًا، بل قيل: إنه أمدح بيت قالته العرب، ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحًا البتة»[٣٨].

ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ كَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءهُمْ﴾ (محمد: ١٤) فالكلام في هذه الآية صورته الإثبات ومعناه النفي؛ لانطوائه تحت كلامٍ صُدِّرَ بالإنكار، كأنه قيل: أفمن هو في الجنة كمن هو في النَّار، وعُرِّيَ من حرفِ الإنكار زيادةً في تصوير مكابرة من يسوّي بين المتمسك بالبينة والتابع للهوى؛ فهو بمنزلة من يسوي بين الجنةِ الموصوفة والنار[٣٩].

---

(٣٢) منصور بن محمد السمعاني، *تفسير القرآن*، (السعودية: دار الوطن، ١٩٩٧م)، ٥: ٥٨، وعبد الحق بن غالب ابن عطية الأندلسي، *المحرر الوجيز*، (لبنان: دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م)، ٥: ١٦٤.

(٣٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١: ٣٣٦.

(٣٤) *تفسير الثعالبي* ٧: ٨٧، *والتفسير الوسيط* ١: ٣٦٦، *والبحر المحيط* ٢: ٦١٥.

(٣٥) *معاني القرآن وإعرابه للزجاج* ١: ٣٣٧.

(٣٦) *معاني القرآن وإعرابه للزجاج* ١: ٣٣٧.

(٣٧) *معاني القرآن وإعرابه للزجاج* ١: ٣٣٧.

(٣٨) *مغني اللبيب*، ٢٤-٢٥.

(٣٩) محمد بن يوسف المعروف بـأبي حيان الأندلسي، *البحر المحيط* (الرياض: النصر الحديثة)، ٩: ٤٦٦.

خامسًا: الإثبات بالنفي في الأفعال الناقصة:

هناك مجموعةٌ من الأفعال الناقصة التي يتقدّمها النفي، وهي: زال، وبَرِحَ، وفَتِيءَ، وانفكّ. ومعناها الإيجاب وإن كان في أولها حرف النفي[٤٠] ومن ذلك (ما زال) فهي تدلُّ على النفي وعدم وجود الشيء بنفسها وصيغتها من غير أن تحتاج في تأدية هذه الدلالة للفظ آخر. فإذا وُجد قبلها نفيٌ أو شبه نفي وهو النهي والدُّعاء، انقلب معناها للإثبات؛ لأن نفي النفي إثبات، وعلل *السيرافي* لذلك بقوله: «أما (ما زال) فـ (ما) للنفي و(زال) للنّفي، فصار المعنى بدخول النّفي على النّفي إيجابًا، فإذا قلت: (ما زال زيد قائمًا) و(لم يزل بكر منطلقًا) و(لا يزال أخوك في الدّار) فقد أوجبت ذلك كلّه بنفي النفي. ولا تستعمل (زال) إلا مع حروف النفي؛ لو قلت: (زال زيد منطلقًا) لم يجز، ولو قلت: (ما زال زيد إلا منطلقًا) لم يجز؛ لأنّك لمّا أدخلت (إلا) انتقض معنى (ما) فصار تقديره: (زال زيد منطلقًا) وهذا لا يجوز»[٤١]، وقد ذكر *ابن يعيش* ذلك بقوله: «أمّا ما في أوّله منها حرفُ نفي، نحوُ: (ما زال)، و(ما بَرِحَ)، و(ما انفكُّ)، و(ما فَتِيءَ)، فهي أيضًا كأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ، وتنصب الخبرَ، كما أنّ (كانَ) كذلك، فيقال: (ما زال زيدٌ يفعل). قال الله تعالى: ﴿فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ﴾ (غافر: ٣٤). وكذلك أخواتها. ومعناها على الإيجاب، وإن كان في أوّلها حرفُ النفي. وذلك أن هذه الأفعال معناها النفي، فـ (زال)، و(برح)، و(انفكّ)"، و(فتيء) كلُّها معناها خلاف الثبات. ألا ترى أن معنَى (زال): برح؟ فإذا دخل حرفُ النفي، نُفي البَراح، فعاد إلى الثبات وخلافِ الزَّوال. فإذا قلت: (ما زال زيدٌ قائمًا)، فهو كلامٌ معناه الإثبات، أي: هو قائمٌ، وقيامُه استمرّ فيما مضى من الزمان، فهو كلامٌ معناه الإثبات، ولهذا المعني لم تدخل إلّا على الخبر، فلا يجوز: (لم يزل زيد إلّا قائمًا)، كما لم يجز: (ثبت زيدٌ إلّا قائمًا)؛ لأنّ معنَى (ما زال): ثبت »[٤٢].

سادسًا: إثبات وقوع العقوبة باستعمال أداة النفي:

أثبت الله -عزَّ وجل- إيقاعَ العقوبةِ بقوم ثمود في قوله: ﴿فَمَا اسْتَطَاعُوا مِن قِيَامٍ وَمَا كَانُوا مُنتَصِرِينَ﴾ (الذاريات: ٤٥)، أي ما أطاقوا عذاب الله ولم يقوموا له حين أتاهم، كما تقول: فلان لا يقوم بهذا الأمر ولا يقاومه، أي لا يطيق ولا يحتمله. وهو معنى قول مقاتل: أي: لم يقوموا للعذاب حين غشيهم. وقال عطاء عن ابن عباس: يريد ذهبت أجسامهم وبقيت أرواحهم في العذاب[٤٣]. وقال قتادة في معنى: ﴿وَما كانُوا مُنْتَصِرِينَ﴾ وما كانت لهم قوة يمتنعون بها من العقوبة[٤٤]، وقال المراغي: "أي فما استطاعوا هربًا ولم يجدوا مفرّا ولا نصيرًا يدفع عنهم عذاب الله".

والقيام على هذا يراد به النهوض. والمعنى أنهم لم ينهضوا من تلك، وقال قتادة في معنى ﴿وما كانُوا مُنْتَصِرِينَ﴾ وما كانت لهم قوة يمتنعون بها من العقوبة [٤٥].

فنلاحظ في الآية الكريمة أن الله أثبت إيقاع العقوبة عليهم مؤكدًا ذلك بـ (من)، ونفى مقاومتهم أو صرفها عنهم

---

(٤٠) يعيش بن علي بن يعيش، *شرح المفصل* (بيروت: دار الكتب العلمية)، ٤: ٣٥٩، ومحمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، *شرح الرضي على الكافية* لابن الحاجب (الرياض: مطابع جامعة الإمام ، الرياض، ١٩٩٦م)، ٤: ١٨٢.

(٤١) *شرح كتاب سيبويه* للسيرافي، ١: ٢٩٨.

(٤٢) *شرح المفصل*، ٤: ٣٥٩.

(٤٣) علي بن أحمد الواحدي، *التفسير الوسيط*، ٢٠: ٤٥٩، (ط١، *عمادة* البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٣٠هـ).

(٤٤) *التفسير الوسيط*، ٢٠: ٤٦٠.

(٤٥) أحمد بن محمد النحاس، *إعراب القرآن للنحاس* (دار المعرفة)، ٤: ١٦٥، ومحمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري، (هجر للطباعة والنشر ٢٠٠١م)، ٢٢: ٤٣٦، ومحمد بن أحمد القرطبي، *تفسير القرطبي*، (القاهرة: دار الشعب)، ١٧: ٥١، وأحمد مصطفى المراغي، *تفسير الشيخ المراغي*، (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده) ٢٧: ٨.

أو من يتدخل لنصرتهم، وعبر بلفظ ﴿مُنْتَصِرِينَ﴾ أي: منهزمين وخاسرين لوقوع عقوبة الله عليهم، ولا ناصر لهم.

سابعًا: إثبات عدالة الله – جل جلاله– باستعمال أسلوب النفي:

نفى الله – عزَّ وجل – الظلم عنه في آيات كثيرة من القرآن الكريم، وهذا يستلزم كمالَ عدله – عز وجل–، فإنَّ الله كلما نفى عن نفسه شيئًا من الصفات، استلزم ذلك كمال ضده، ونلحظ أنه استعمل أسلوب النفي في هذه الآيات، وهذا مما يثبتُ عدالة الله –عزَّ وجل – ويؤكده، ومن هذه الآيات التي نفت الظلم عنه وأثبتت عدالة الله قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ إِنَّ اللهَّ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ (غافر: ١٧) ففي ذلك تمام العدالة الإلهية، فلا ينقص من حسنات محسن شيء ولا يزيد من سيئات مسيء، ولا يعاقب على غير ذنب [٤٦] فالملك لله وحده في ذلك اليوم، وستُجزى كلُّ نفس بما كسبت وعملت في الدنيا من خير وشر، وأن الظلم مأمون منه؛ لأنه ليس بظلّام للعبيد، وأن الحساب لا يبطئ؛ لأنه لا يشغله حساب عن حساب، فيحاسب الخلق كلهم في وقت واحد، وهو أسرع الحاسبين.

ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الله لاَ يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً وَلَـكِنَّ النَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ (يونس: ٤٤) فالله – عز وجل – لا يعاقب الناس ممن لم يستوجب العقوبة، ولكن الناس أنفسهم يستحقون العقوبة بأفعالهم وأعمالهم، وفيه إشارةٌ إلى أن ما حكى عنهم من عدم اهتدائهم إلى طريق الحق وتعطل مشاعرهم من الإدراك بسلب حواسهم وعقولهم، ليس لأمر مستند إلى الله – عزَّ وجل – من خلقهم بل النَّاسُ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ بإفسادها وإهمالها، وتفويت منافعها عليهم فالله –عز وجل– هيَّأ لهم مصالحهم الدينية والدنيوية، وأرشدهم إلى الحق بإرسال الرسل وإنزال الكتب؛ ليوفيهم ذلك من غير إخلال بشيء أصلاً، وقد تكون هذه الآية وعيدًا لإظهار كمال عدالة الله – عز وجل – فالله – جلَّ جلاله – لا يظلم الناس شيئًا، ولكن الناس ظلموا أنفسهم باقتراف أسباب العذاب، والانحراف عن جادّة الحقّ والصواب، فيضرون أنفسهم ويجورون عليها [٤٧].

فأثبتت الآية السابقة عدالة الله –تعالى– فهو سبحانه في جميع أحواله متفضلٌ وعادلٌ، يتصرّف في ملكه كيف يشاء والخلق كلهم عبيده، وكل من تصرّف في ملكه بالفضل والعدل لا يكون ظالماً.

ومنه كذلك قوله: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ﴾ (غافر: ١٧)، ومنه كذلك: ﴿إِنَّ اللهَّ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (النساء: ٤٠)، ومنه: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ (فصلت: ٤٦)، ومنه: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً فَأُوْلَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئاً﴾ (مريم: ٦٠).

فالله – عزَّ وجل – نفى عنه الظلم بكل أنواعه، وأثبت لنفسه العدالة مستعملاً بذلك أسلوب النفي.

ثامنًا: إثبات الراحة والطمأنينة باستعمال أسلوب النفي:

من ذلك قوله تعالى: ﴿أَلا إِنَّ أَوْلِيَاء اللهّ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (يونس: ٦٢) فهذا لا يُقصد به أنهم خائفون، بل إنهم مطمئنون وسعداء، فهم في رضى وطمأنينة، ويدخل عليهم السرور والسعادة، فاستعمل أداة النفي (لا)

(٤٦) عبد الله بن عمر البيضاوي، *أنوار التنزيل وأسرار التأويل* (بيروت: دار الفكر) ٦: ٢٩٥.

(٤٧) محمد بن محمد بن مصطفى العمادي – أبو السعود، *إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن* (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م)، ٤: ١٤٩، ومحمد الطاهر ابن عاشور، *التحرير والتنوير*، (تونس: الدار التونسيّة، ١٩٨٤م) ١١: ١٨٠.

لإثبات الطمأنينة والسرور لهم.

تاسعًا: إثبات إحاطة الله – عزَّ وجل – بكل شيء عن طريق نفي الغفلة عنه:

الغفلة هي: سهوٌ يعتري الإنسانَ من قلة التحفظ والتيقظ[٤٨]، وقال الكفوي:" الغفلة عدم إدراك الشيء مع وجود ما يقتضيه"[٤٩]، وقال الشوكاني:" ذهاب الشيء عنك لانشغالك بغيره"[٥٠]. وقد نفى الله –عز وجل – عنه الغفلة في آيات كثيرة في القرآن الكريم، فمنها قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّن بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الماء وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللهِّ وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (البقرة: ٧٤) ففي هذه الآية تهديدٌ ووعيدٌ لهم؛ لأنَّ القادرَ إذا لم يكُنْ غافلاً لم يكن له مانعٌ منَ العملِ بمقتضى علمه[٥١]، وأن أعمالهم تحصل ويُجازون عليها[٥٢]، وهذا النفي يثبت عكس ذلك، فالله هو مطلع ورقيب وشهيد وناظر على جميع أعمالنا، وهي محصية عنده وسيجازينا عليها الخير بأحسن منه والشر بمثله[٥٣].

قال أبو حيان في تفسيره: «والغفلةُ إن أُريدَ بها السَّهوُ، فالسَّهو لا يجوزُ على الله تعالى، وإن أُريد بها التَّرْكُ عن عمدٍ، فذكرُوا أَنَّهُ ممَّا يجوز أن يوصف اللهُّ تعالى به. وعلى كلا التَّقديرينِ، فنفى اللهُّ تعالى الغفلةَ عنهُ. وانتفاءُ الشَّيءِ عن الشَّيءِ قد يكونُ لكونهِ لا يمكنُ منهُ عقلًا، ولكونه لا يقع منه مع إمكانه»[٥٤].

وقد وردت في مواضع عدة في القرآن الكريم منها: (البقرة ٨٥، ١٤٠، ١٤٤، ١٤٩) و(آل عمران: ٩٩) و(الأنعام: ١٣٢، ١٥٦) و(هود: ١٢٣)، و(النمل: ١٣٢).

عاشرًا: إثبات الإباحة باستعمال أداة النفي:

نفيُ الجناح صيغة استعملت للدلالة على الإباحة؛ وقد وردت كثيرًا في القرآن الكريم، والحديث النبوي، وكلام العرب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاء﴾ (البقرة: ٢٣٥) فقد أباحت الآية خطبة المرأة التي توفي عنها زوجها وهي في عدتها، ولكن بصيغة التعريض لا التصريح.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُواْ مِنَ الصَّلاَةِ﴾ (النساء: ١٠١) فقد أباحت الآية الكريمة قصر الصلاة للمسافر إذا توفرت فيه الشروط الموجبة للقصر.

ومنه قول رسول الله ﷺ: «خمس لا جناح على من قتلهنَّ في الحرم والإحرام: الفأرة، والعقرب، والغراب، والحدَأَة، والكلب العقور» فقد أباح الحديث النبوي قتلهنَّ حتى وإن كنت في الحرم أو في أثناء إحرام المحرم.

فنلاحظ هنا أنَّ الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة استعملت أسلوب النفي لإثبات الإباحة.

الحادي عشر: إثبات الإباحة بنفي الحرج:

من الصيغ التي استعملت في الإباحة (نفي الحرج) وهو الضيق، ومنه قوله تعالى: ﴿يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ (الأنعام: ١٢٥)، ويُروى أن عمر بن الخطَّاب سأل رجلاً من

(٤٨) الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، *المفردات في غريب ألفاظ القرآن* (دمشق – بيروت: دار القلم، الدار الشامية – ١٩٩٨م)، ٦٠٩.

(٤٩) *الكليات*، ٥٠٦.

(٥٠) محمد علي الشوكاني، *فتح القدير* (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٣ هـ)، ٢: ٢٧٢.

(٥١) *التحرير والتنوير*، ١: ٧٤٨.

(٥٢) *المحرر الوجيز*، ١: ٢١٧.

(٥٣) عبد القادر بن ملّا حويش العاني، *بيان المعاني* (دمشق: مطبعة الترقي، ١٩٦٥)، ٥: ٩٤.

(٥٤) *البحر المحيط*، ١: ٤٣١.

العرب عن الحرج، فقال: الضِّيقُ، فقال عُمَرُ: صَدَقْتَ[٥٥].

ومنه ما أخبر به عبيد الله ابن أبي يزيدَ قال: سَمِعْتُ عبدَ الله بن عباسٍ سُئِلَ عن: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدين من حرجٍ﴾، قال: هل هاهنا مِنْ هُذَيْلٍ أحدٌ، فقال رجلٌ: نعم، أنا، فقال: ما فيكم؟، فقال: الشيءُ الضَّيِّقُ، فقال ابن عباسٍ: فهو ذلك[٥٦].

وجاء في *(تاج العروس)* الحَرَجُ: الإِثْمُ والحرام؛ وذلك لأنَّ الأَصلَ فِي الحَرَجِ الضّيقُ[٥٧].

ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَراً زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَراً﴾ (الأحزاب: ٣٧) فالآية الكريمة دَالَّةٌ على إباحة تزوج النبي ﷺ من زوجة ابنه في التبني، وهذه الحالة لا تدخل في التحريم الوارد في منكوحة الابن.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (الحج: ٧٨) فالمعنى: أن الله لا يريد التضييق عليكم ويريد التيسير[٥٨]، فالنفي في سياق كلام العرب قد يعطيك معنى المضمون مؤكدًا بالعكس.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا مِن بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ....﴾ (النور: ٦١) فقد أباحت الآيةُ لأصحاب الأعذار من العُمْيان، وذوي العرج، والمرضى تركَ الأمور الواجبة التي لا يقدرون على القيام بها ولا إثم عليهم في تركها، كالجهاد ونحوه، مما يتوقف على بصر الأعمى أو سلامة الأعرج أو صحة المريض، وليس على أنفسكم- أيها المؤمنون- حرج في أن تأكلوا من بيوت أولادكم، أو من بيوت آبائكم، أو أمهاتكم، أو إخوانكم، أو أخواتكم، أو أعمامكم، أو عماتكم، أو أخوالكم، أو خالاتكم، أو من البيوت التي وُكِّلْتم بحفظها في غيبة أصحابها بإذنهم، أو من بيوت الأصدقاء، ولا حرج عليكم أن تأكلوا مجتمعين أو متفرقين... فقد استعملت الآية الكريمة أسلوب النفي والمقصود الإباحة والإثبات.

ومنه ما رواه عبدُ الله بن عمر -رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «بلِّغوا عنِّي ولو آية، وحدِّثوا عن بني إسرائيلَ ولا حرج، ومن كذَبَ عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار» [٥٩]، فقد أباح الحديثُ النبويُّ التحديثَ عن بني إسرائيل مستعملاً صيغة النفي في ذلك.

الثاني عشر: إثبات فساد العمل باستعمال أسلوب النفي:

وردت آياتٌ كثيرةٌ تدلُّ على فساد العمل أو نقصه أو كذبه مستعملاً الله – عز وجل – صيغة النفي لإثبات عكس ذلك، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلاَ تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ (هود: ٤٦) فقد قال الله لنوح -عليه السلام - إن ابنك الذي هلك ليس من أهلك الذين وعدتُك أن أنجيهم؛ وذلك بسبب كفره، وعمله عملاً غير صالح، فهو من الكافرين[٦٠]، فقد أثبتت الآية كفر ابن سيدنا نوح –

(٥٥) أخرجه عبد الله بن وهب في *تفسير القرآن من الجامع* (دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م) ٢: ٩٥ – ٩٦.

(٥٦) *تفسير القرآن* من الجامع، ٢: ٩٦.

(٥٧) محمد مرتضى الزبيدي، *تاج العروس* (الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠١م) مادة (حرج).

(٥٨) تفسير الطبري، ١٨: ٦٩١.

(٥٩) أخرجه محمد بن إسماعيل *البخاري في صحيحه* (كتابُ الأنبياء - باب ما ذكر عن بني إسرائيل) (دمشق: دار ابن كثير، دار اليمامة، ١٩٩٣م).

(٦٠) *التفسير الميسر* (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ٢٠٠٩م) ١ ٢٢٧.

عليه الصلاة والسلام-مستعملة أسلوب النفي.

ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿فَعَقَرُوهَا فَقَالَ تَمَتَّعُواْ فِي دَارِكُمْ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ ذَلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ﴾ (هود: ٦٥) فقد كذَّب قومُ صالحٍ نبيهم ونحروا الناقة، فقال لهم صالح: استمتعوا بحياتكم في بلدكم ثلاثة أيام، فإن العذاب نازل بكم بعدها، وذلك وَعْدٌ من الله غير مكذوب، لا بدَّ من وقوعه[٦١]. فقد استعملت الآية أسلوب النفي لإثبات وقوع العذاب.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَا إِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا إِنَّهُ قَدْ جَاء أَمْرُ رَبِّكَ وَإِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ﴾ (هود: ٧٦) فقد قالت رسل الله: يا إبراهيم أعرض عن هذا الجدال في أمر قوم لوط والتماس الرحمة لهم؛ فإنه قد حقَّ عليهم العذابُ، وجاء أمر ربك الذي قدَّره عليهم بهلاكهم، وأنه نازل بهم عذاب من الله غير مصروف عنهم ولا مدفوع[٦٢]. فاستعملت الآية أسلوب النفي لتأكيد وقوع العذاب عليهم.

والآيات في ذلك كثيرة فمنها: قوله تعالى: ﴿مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ (هود: ١٠٨)، وقوله: ﴿وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ غَيْرَ مَنْقُوصٍ﴾ (هود: ١٠٩)، وقوله: ﴿وَبَرّاً بِوَالِدَيْهِ وَلَمْ يَكُن جَبَّاراً عَصِيّاً﴾ (مريم: ١٤).

الثالث عشر: إثبات الوفاء بالوعد باستعمال أسلوب النفي:

من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَّ لاَ يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ (آل عمران: ٩) فالذي لا يخلف الميعاد أي يحققه هو (الله) – عزَّ وجل– يحقق مواعيده بدقة متناهية وتفصيل من غير تقصير ولا سهو، والوفاء بالوعد هو شأن الله سبحانه[٦٣]. فقد أثبتت الآيةُ الكريمةُ وفاءَ الله – عز وجل – بوعوده مستعملاً أسلوب النفي.

ويُقال في المثل: « مَا عِقَالُكَ بِأَنْشُوطَةٍ»[٦٤] يُضرب للأخ المتمسك بإخاء صديقه، وذلك أن الأنشوطة سهلة الانحلال، فيقول: ليس إخاؤه كالأنشوطة، ولكنه عقد مؤكد وذمام مؤبدٌ، أي: ما مودَّتُك بواهِيَة. فقد استعملت أسلوب النفي لإثبات قوة المودة والعلاقة بين الإخوة.

الرابع عشر: إثبات قرب وقوع العذاب باستعمال أسلوب نفي البعد:

استعمل القرآن الكريم أسلوب النفي في التعبير عن قرب وقوع العذاب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مُّسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَ وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾ (هود: ٨٣) فهذه الحجارة معلَّمةٌ عليها اسم من يُرمى بها من (عند ربك) وما هذه الحجارة أو بلادهم من الظالمين -أي أهل مكة - ببعيد، بل هي قريبة جدًّا عليهم[٦٥]، فقد استعمل القرآن الكريم أسلوب النفي للدلالة على قرب وقوع العذاب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِّنكُم بِبَعِيدٍ﴾ (هود:٨٩) فما قوم لوط وما حلَّ بهم من العذاب ببعيدين عنكم لا في الدار ولا في الزمان، وهذا دلالة على قرب وقوع العذاب عليهم.

الخامس عشر: الإثبات باستعمال أسلوب نفي القيد:

تحدث د. فاضل السامرائي عن ذلك في (نفي القيد)

(٦١) *التفسير الميسر*، ١: ٢٢٩.

(٦٢) أحمد بن محمد المهدي، *البحر المديد في تفسير القرآن المجيد* (القاهرة: حسن عباس زكي) ٢: ٥٤٤.

(٦٣) محمد صديق القنوجي، *فتح البيان في مقاصد القرآن* (بيروت: المَكتبة العصريَّة للطباعة والنشر، صَيدَا) ٢: ١٩٢.

(٦٤) أبو عبيدة القاسم سلام، *الأمثال* (دمشق: دار المأمون للتراث، ١٩٨٠)، ١٧٦، وأحمد بن محمد الميداني، مجمع الأمثال (عيسى البابي الحلبي) ٢: ٢٧٨، ومحمود بن عمرو الزمخشري، *المستقصى* (بيروت: دار الكتب العلمية)، ٢: ٢٦١.

(٦٥) *الكشاف*، ٢: ٤١٦ .

وقسمه إلى عدة أقسام وذكر أن لها دلالاتٍ متعددةً منها ما يأتي:

١- الدلالة على نفي القيد وحده مع القطع بحدوث الأصل، وذلك إذا علم حدوث الأصل، نحو: ﴿مَا خَلَقْنَا السَّمَاء وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾ (الأنبياء: ١٦) فهذا إثبات لخلق السماء والأرض ونفي اللعب، ونحو قولك: (ما مشى عمر على الأرض مختالاً) فقد أثبت المشي ونفيت الاختيال، ومنه في غير النفي قوله تعالى: ﴿ولَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ (لقمان: ١٨) فإنه نهى عن الاختيال، ولم ينه عن المشي أصلاً.

وقد يفيدُ نفيُ القيد الدلالةَ على حدوث الأصل، وذلك بتقديم القيد على عامله نحو: (ما محمدًا أكرمت) فإنّ هذا التعبير يفيد نفي الإكرام لمحمد خاصة، وإثباته لغيره، بخلاف ما لو قلت (ما أكرمت محمدًا) فإنه يفيد نفي الإكرام عن محمد، أما بالنسبة إلى غير محمد فهو مسكوت عنه، ونحو قولك: (ما إلى خالد ذهبت) فإنه يفيد نفي الذهاب إلى (خالد) خاصة، وإثبات الذهاب إلى غيره، بخلاف قولك: (ما ذهبت إلى خالد) فإنه يفيد نفي الذهاب إلى خالد، أما الذهاب إلى غيره فهو مسكوت عنه.

٢- التنصيص على نفي القيد دون غيره: إذا أردت التنصيص على نفي شيء من الأسماء أو القيود، وإثبات ما عداه نصًّا، جئت بـ (غير) أو(لا) أحيانًا، فتقول مثلاً: "أقبل محمد راكبًا غير ضاحك" و"أقبل محمد راكبًا لا ضاحكًا" إذا نفيت الضحك وحده وأثبت الإقبال، وتقول: "أقبل محمد غير راكب ولا ضاحك" إذا نفيت الركوب والضحك وأثبت الإقبال.

وتقول: "شربت الماء غير بارد" و"رأيتُ رجلاً غير غريب ولا طويل" فإنّك هاهنا نصصت على ما أردت إثباته ونفيه، ففي الجملة الأولى أعني (أقبل محمد راكبًا غير ضاحك) نصصت على مجيء محمد راكبًا، ونصصت على نفي الضحك، وهكذا شأن الجمل الأخرى.

ويتبين لنا من هذا أن النفي مع القيود يكون نفيًا احتماليًّا في الغالب، وإنْ كان الأظهر أنه لا يفيد نفي القيد وحده، فإذا أردت التنصيص على النفي؛ جئت بـ (غير) مع الاسم، وربما صح الإتيان بـ (لا) أيضًا [٦٦].

السادس عشر: الإثبات بالنفي باستعمال الأداة (لا):

من ذلك قولنا: "أنا لا أحب الطعام" أي: أرغب عنه، ومنه: "أنا لا أحب الكذب" أي: أكرهه.

ومثاله قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَّ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (المائدة: ٥١) أي: يضلهم، ويزيدهم في الضلالة والشر، فقد استعمل أداة النفي (لا) في الأمثلة السابقة لإثبات العكس.

المبحث الثاني: النفي بالإثبات

يمكننا أن نوضِّح ذلك في باب النفي بذكر بعض الأمثلة من الآيات القرآنية وكلام العرب التي جاء فيها النفي بأدوات مختلفة، كلٌّ منها مناسبٌ للسياق الوارد فيه.

أولاً: النفي بالإثبات باستعمال الأداة (إنْ) و(ما) مع (إلا):

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَا أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتْ الْقُرُونُ مِن قَبْلِي وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ اللهَّ وَيْلَكَ آمِنْ إِنَّ وَعْدَ اللهَّ حَقٌّ فَيَقُولُ مَا هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ (الأحقاف: ١٧) وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا هَذَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا مِن قَبْلُ إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ (النمل: ٦٨).

(٦٦) فاضل السامرائي، *معاني النحو* (القاهرة: شركة العاتك للطباعة والنشر، ٢٠٠٣م) ٤: ١٨٧.

لو تأملنا في ختام هاتين الآيتين لوجدنا أن الآية الأولى ختمت بقوله تعالى: ﴿مَا هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾، أما الآية الثانية فقد ختمت بقوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾، فما الفرق بين هذين الأسلوبين من أساليب النفي؟!

تُعَدُّ (إنْ) واحدة من أقوى أدوات النفي [٦٧] فإنها تستعمل فيما فيه زيادة توكيد في النفي، لا سيما إذا اقترنت بأداة الاستثناء (إلا)، وأنَّ أداة النفي (ما) أقل منها في قوة النفي [٦٨].

ولو تتبعنا المواضعَ التي ورد فيها قول الله -عزَّ وجل-: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ لوجدنا أنَّ جميع هذه المواضع تتعلق بإنكار الكفار للآيات والمعجزات، أو للبعث والنشور، أو لما جاء به الأنبياء.

أمَّا قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ فلم تذكر في القرآن الكريم إلا بموضع واحد، وذلك في قصة الولد الذي أنكر البعث والنشور، ودليله كثرةُ القرون التي خلت من قبله، فكيف يعقل أن يرجعوا بعد الموت. ووالداه يدعونه إلى الإيمان، ويذكرانه بوعد الله -عزَّ وجل-، وهو يتأبى عليهما ويقول: ﴿مَا هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [٦٩].

ولا شك أن إنكار الكفار على الأنبياء رغم ما جاؤوا به من الآيات البينات والمعجزات الباهرات، أشدُّ من إنكار الولد على والديه اللذين لا يملكان شيئًا من تلك المعجزات التي جاء بها الأنبياء عليهم السلام. كما أنه لا موازنة في الذنب بين من أنكر على والديه ومن أنكر على نبي من الأنبياء. فناسب أن يُؤتى بأداة النفي (إنْ) في سياق إنكار الكفار على الأنبياء، وبأداة النفي (ما) في سياق إنكار الولد على والديه.

ثانيًا: نفي المرض وإثبات الشفاء والعافية:

استعمل القرآن الكريم النفي لإثبات الشفاء والعافية، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَاضْمُمْ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاء مِنْ غَيْرِ سُوءٍ آيَةً أُخْرَى﴾ (طه:٢٢) ومنه قوله تعالى: ﴿اسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاء مِنْ غَيْرِ سُوءٍ﴾ (القصص: ٣٢)، فقد أمره الله – عزَّ وجل – بأن يضع كفه تحت جنبه الأيسر تحت العضد إلى الإبط ثم يخرجها، فتخرج بيضاء من غير سوء؛ أي: برص، تضيء كشعاع الشمس تغشي البصر [٧٠]، فقد استعملت الآية أسلوب النفي لإثبات العافية وأن بياض اليد طبيعة وليس بها برص أو سقم.

ثالثًا: النفي بالإثبات بإضمار (لا):

قال الفراء:" يعرف حال (أن) ومعناها إنْ صلحت (لا) في موضعها، وإن صلحت (أنْ) في موضع (لئلا)" [٧١].

وقال النحاس:" إنَّ العرب لا تحذف (لا) إلا مع (أنْ)"[٧٢]. ونقل ابن هشام عن ابن الخباز: «وما رأيت في كتب النحو إلا حذف (لا)، ولا يجوز حذف (ما)؛ لأن التصرف في (لا) أكثر من التصرف في (ما)» [٧٣].

وتقدير (لا) في الكلام مذهب الكوفيين ومنهم الفرَّاء والزَّجَّاج والكسائي.

وأما البصريون، فقد أجازوا حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فيكون التقدير (أن تفعل) هو (كراهة أن تفعل).

وشروط حذف حرف النفي ما يأتي:

---

(٦٧) محمد الهلالي، *تفسير القرآن الثري الجامع*، ٨: ٦، و١١: ١١١.

(٦٨) *معاني النحو* ٤: ٢٠١.

(٦٩) *معاني النحو* ٤: ٢٠١.

(٧٠) *تفسير القرطبي*، ٧: ٢٥٧، وعلي بن محمد الشيحي، *لباب التأويل في معاني التنزيل* (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ) ٣: ٣٣٩.

(٧١) يحيى بن زياد الفراء، *معاني القرآن* (مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة)، ١: ٢٩٧.

(٧٢) أحمد بن محمد النحاس، *إعراب القرآن* (دار المعرفة) ، ٢: ١٥٦.

(٧٣) *مغني اللبيب*، ٨٣٦.

الأول: أن يكون هذا الحرف (لا) دون سائر إخوته من حروف النفي.

الثاني: أن يكون المنفي مضارعًا.

الثالث: أن يكون ذلك في القسم، وذكر النحاة أنه قد شذَّ من دون القسم[٧٤].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْراً فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ١٨٤) اختلف المفسرون في قوله تعالى: ﴿يُطِيقُونَهُ﴾ فقد رأى بعضهم أنها على تقدير (لا) محذوفة، قال أبو حيان:" جوَّز بعضهم أن تكون (لا) محذوفة، فيكون الفعل منفيًّا، وقدَّره: وعلى الذين لا يطيقونه، حذف (لا) وهي مرادة [٧٥]"، وذهب الإمام السيوطي إلى أن حذف (لا) يطَّرد في جواب القسم إذا كان المنفي مضارعًا نحو: (تالله تفتأ) وورد في غيره نحو: ﴿وعلى الذين يطيقونه فدية﴾ أي لا يطيقونه [٧٦].

ثمَّ عقَّب أبو حيان على ذلك بقوله:" وتقدير (لا) خطأ؛ لأنه مكان إلباسٍ، ألا ترى أن الذي يتبادر إليه الفهم هو أن الفعل مثبتٌ، ولا يجوز حذف (لا) وإرادتها إلا في القسم".

أما مع القسم، فأكثر ما تضمر (لا) معه عند النحويين، فإن قيل لِـمَ جاز ذلك؟ قيل: لدلالة الحال عليه؛ لأنه لو كان إيجابًا، لم يخل من (أن) أو (اللام) فلما خلا منهما دلَّ على أنها نفي؛ فلهذا جاز حذفها كما في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ تَاللّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضاً أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾ (يوسف: ٨٥) على معنى تالله لا تفتأ، وإنما جاز إسقاط (لا)؛ لأنَّه لا يشكل بالإيجاب؛ لأنَّ الإيجاب يحتاج إلى لام ونون، كقولك: والله لا آتينَّك [٧٧]. قال ابن الناظم في هذا الموضع: «وقد يغني معنى النفي عن لفظه» [٧٨]. وقال الطبري: «وحذفت (لا) من قوله (تفتأ) وهي مرادة في الكلام؛ لأنَّ اليمين إذا كان ما بعدها خبرًا لم يصحبها الجحد، ولم تسقط (اللام) التي يُجاب بها الأيمان، وذلك كقول القائل: والله لآتينَّك، وإذا كان ما بعدها مجحودًا تلقيت بـ (ما) أو بـ (لا) فلما عرف موقعها؛ حُذِفت من الكلام، لمعرفة السامع بمعنى الكلام» [٧٩].

إذ الأفعال (زال، وبرح، وفتئ، وانفك) تعمل بشرط أن يتقدمها النفي لفظًا، أو تقديرًا كما في الآية السابقة، ولا يحذف النافي معها إلا بعد القسم [٨٠].

رابعًا: مقولة: «نفي النفي إثبات»:

وردت هذه العبارةُ ونحوها في كثير من المراجع النحوية وكتب التفسير من نحو: «نفي النفي إثبات»، وأحيانًا ترد «نفي النفي إيجاب»، وأحيانًا «نفي النفي إزالة للنفي» [٨١].

وهذه المقولة حقيقة مسلَّم بها، عند علماء اللغة: يقول ابن الحاجب: «... فيؤدي إلى معنى الإثبات؛ إذ نفي النفي إثبات

---

(٧٤) عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل، *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، (القاهرة: دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ١٩٨٠م) ١: ٢٦٥.

(٧٥) *البحر المحيط*، ٢: ١٨٩.

(٧٦) عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، *الإتقان في علوم القرآن* (القاهرة: دار التراث) ٣: ٢١٢.

(٧٧) الحسن بن عبد الله السيرافي. *شرح كتاب سيبويه*. (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م)، ٣: ٢٨٤.

(٧٨) محمد جمال الدين ابن مالك، *شرح ابن الناظم* (دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م)، ٩٤.

(٧٩) *تفسير الطبري*، ١٦: ٢٢١.

(٨٠) محمود بن أحمد بن موسى العيني، *المقاصد النحوية* (بيروت: دار صادر)، ٢: ٦٢٥.

(٨١) انظر على سبيل المثال: *النحو الوافي*، ١: ٥٦٢، و عبد الرحمن بن محمد أبو البركات الأنباري، *الإنصاف في مسائل الخلاف* (بيروت: دار الفكر) ٢: ١٧٥، ومحمد بن علي الصبان، *حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفيّة ابن مالك* (مصر: عيسى الحلبي) ١: ٣٦٣.

قطعًا» [٨٢]، وجاء في حاشية الصَّبَّان: «ونفي النفي يستلزم الثبوت» [٨٣]، ويقول الأستاذ عباس حسن: «... ومثل نفي آخر بعده يزيل أثره، ويجعل الكلام مثبتًا؛ لأَنَّ نفي النفي إثبات كما هو معروف»[٨٤]، ومن المفسرين من قال: «ومن المعلوم أَنَّ نفي النفي إثبات»[٨٥]، إلى غيرها من المراجع والمصادر التي ترد فيها هذه العبارة.

ومن أمثلة ذلك: (ما ما محمد قائم) والمعنى: (محمد قائم) فهذا نفي للنفي، وذلك أن قائلاً قال: (ما محمد قائم) فرددت عليه كلامه قائلاً: (ما ما محمد قائم) أي ليس نفيك صحيحًا.

وليس من نفي النفي قولنا: (لا لم أذهب) و(لا لا أذهب) فإن هذا توكيد للنفي، لا نقض له، وذلك أن (لا) الأولى حرف جواب نقيض نعم، كأن يقال لك: (أذهبت إلى سعيد؟) فتقول: (لا لم أذهب) أو (أتذهب إلى سعيد)؟ فتقول (لا لا أذهب) فليس هذا نقضًا للنفي، بل هو توكيد له.

ومن نفي النفي قولنا: (لا أريد ألَّا أذهب)، والمعنى أريد أن أذهب؛ لأن قولك: (أريد أن لا أذهب) معناه تريد عدم الذهاب، فإن نفيت هذه الإرادة فقلت: (لا أريد أن لا أذهب)، كان المعنى لا تريد عدم الذهاب.

وقريبٌ من هذا ما هو نفي في المعنى، نحو (ما منعك أن لا تعتذر)؟ وهذا يدل على أنه اعتذر فقال له سائلاً: ما منعك من عدم الاعتذار؟ لأن قولك (ما منعك أن تعتذر؟) معناه أنه لم يعتذر فقال له: ما منعك من الاعتذار؟ ثم نفي هذا المنفي، فقال: (ما منعك أن لا تعتذر)؟ أي: ما منعك من عدم الاعتذار؟[٨٦].

ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ العَالِينَ﴾ (سورة ص: ٧٥)، أي: ما منعك من السجود؟[٨٧].

وأما قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ (الأعراف: ١٢) فـ (لا) زائدة ولابدّ؛ لأنها لو لم تكن زائدة، لكان المعنى أنه سجد، فحاسبه على السجود، وسيكون المعنى عند ذاك: ما منعك من عدم السجود؟ بعكس المعنى الأول وهذا باطل[٨٨]، ومن هذا الضرب قولنا (أبى أن لا يحضر) والمعنى: أبى عدم الحضور، أي أراد الحضور، بعكس (أبي أن يحضر) ومعنى: أبى الحضور، وليس من هذا الضرب قولنا (أبى إلا أن يحضر) بمعنى أراد الحضور. فإن هذا انتقاض للنفي بـ (إلا)، كما تقول (ما محمد إلا شاعر) و(ما حضر إلا خالد) وليس نفيًا للنفي، والنتيجة واحدة في كليهما، وهي الإثبات غير أن النقض بإلا يفيد الحصر، بخلاف نفي النفي، فإنه يفيد مجرد الإثبات بلا دلالة على القصر[٨٩].

وقد ذكر محمد محيي الدين عبد الحميد في *(الانتصاف من الإنصاف)* الذي طُبع على هامش كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) أَنَّ هذه العبارة – أي: نفي النفي إثبات –غير دقيقة، فقال في نقد هذه المقولة: «هذه مغالطة ظاهرة، لا يجوز أَنْ تأخذ بها، ولا أَنْ تجدها صحيحة...، وذلك لأَنَّ النفي إذا دخل على النفي لا يكون الكلام إيجابًا على الإطلاق، وبيان هذا أَنَّ النفي الداخل على النفي يكون على أحد وجهين: الأول: أَنْ يكون المراد به نفي النفي الأول، وحينئذ يكون الكلام إثباتًا وإيجابًا؛ لأَنَّ نفي النفي إيجاب، والوجه الثاني: أَنْ يكون المراد بالنفي الثاني تأكيد النفي الأول، وحينئذ يكون الكلام نفيًا مؤكدًا، ولا يكون إثباتًا أصلاً، وذلك وارد». أي يشبه في التوكيد اللفظي، فإِنَّهُ إعادة اللفظ الأول بنفسه أو

(٨٢) عمرو بن عثمان بن الحاجب. *أمالي بن الحاجب* (بيروت –عَمّان: دار الجيل – دار عمار)، ١: ١٤٦.

(٨٣) *حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك*، ٢: ٢٢.

(٨٤) *النحو الوافي*، ٤: ٣٥٦.

(٨٥) إبراهيم عمر البقاعي، *نظم الدرر في تناسب الآيات والسور* (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي)، ٩: ٣٢٧.

(٨٦) *معاني النحو*، ٤: ٢٢٩.

(٨٧) *معاني النحو*، ٤: ٢٢٩.

(٨٨) *معاني النحو*، ٤: ٢٢٩.

(٨٩) *معاني النحو*، ٤: ٢٣٠.

بمرادفه [٩٠].

ويرى د. إبراهيم أنيس أن نفي النفي لا يفيد التوكيد إلا بالاعتماد على سياق الحال. وهذا ما أكَّده عند حديثه عن النفي اللغويّ، فقد قال إنَّ: «الـمُتَكَلِّم يريد أَنْ ينفي جملة من الجمل أو معنى من المعاني وقد تدفعه حالته النفسِيَّة أو ظروف الكلام إلى تأكيد هذا النفي؛ فيكرر أداة النفي مثنى وثلاث ورباع»[٩١].

بل يُفهم من كلام د. أنيس أَنَّهُ يكاد ينفي الوجه الأول من نفي النفي حين يقول: «فاللغات حين تكرر الأداة في موضع ما من الجملة، إنَّما تهدف إلى توكيد فكرة النفي لا إلى الإثبات» [٩٢]. إنَّ مسألة نفي النفي مثال جيد على خطورة إهمال السِّياق، وأنَّ إهماله قد يجعل المستمعَ أو المخاطبَ يفهمُ عكسَ المراد تمامًا من النَّصّ أو الكلام.

المبحث الثالث: الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي

عرَّفَ ابنُ يعيش الاستثناء بقوله: «اعلم أن الاستثناء استفعال من ثناه عن الأمر يثنيه: إذا صرفه عنه، فالاستثناء صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول وحقيقته تخصيص صفة عامة، فكل استثناء تخصيص وليس كل تخصيص استثناء، فإذا قلت: قام القوم إلا زيدًا تبين بقولك إلا زيدًا، أنه لم يكن داخلاً تحت الصدر إنما ذكرت الكل وأنت تريد بعض مدلوله مجازًا، وهذا معنى قول النحويين الاستثناء إخراجه من أن يتناوله الصدر، فـ (إلا) تخرج الثاني مما دخل فيه الأول، فهي شبه حرف النفي، فنقول قام القوم إلا زيداً، بمنزلة قام القوم لا زيد» [٩٣].

ويتضح لنا من تعريف ابن يعيش للاستثناء أن ما ينطبق على (إلا) الاستثنائية ينطبق على جميع أدوات الاستثناء، فكلها تخرج الثاني مما دخل فيه الأول.

ومعنى الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي: أن المستثنى يأخذ حكمًا مغايرًا للمستثنى منه. فإذا قلنا: «ليس عليه إطعام إلا عشرة مساكين» فكأننا قلنا: عليه أن يطعم عشرة مساكين، وإذا قيل: «قام القوم إلا زيدًا» فإنه يدل على إثبات القيام لجميع القوم ونفيه عن زيد، ومن الأمثلة الواردة في ذلك:

١- الاستثناء من الإثبات نفي:

من أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَاماً﴾ (العنكبوت:١٤) أي مدة بعثة سيدنا نوح – عليه السلام – كانت تسعمائة وخمسين عامًا.

ومنه قوله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِاللهِّ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ وَلَـكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْراً فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللهِّ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (النحل:١٠٦) أي: من نطق بكلمة الكفر وارتدَّ بعد إيمانه، فعليهم غضب من الله إلا من أُرغم على النطق بالكفر، فنطق به خوفًا من الهلاك وقلبه ثابت على الإيمان، فلا لوم عليه، لكن من نطق بالكفر واطمأنّ قلبه إليه، فعليه غضب شديد من الله وله عذاب عظيم، فالاستثناء من الإثبات نفي فيقتضي ألَّا يدخل الذي أُكره على الكفر تحت الوعيد.

٢- الاستثناء من النفي إثبات:

من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ (الحجر: ٤٢) أي: أنه ليس له

(٩٠) محمد محيي الدين عبد الحميد. *الانتصاف من الإنصاف، على هامش الإنصاف في مسائل الخلاف* (المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م) ٢: ١٧٥.

(٩١) إبراهيم أنيس، *أسرار اللغة* (مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٦م)، ١٧٩.

(٩٢) *أسرار اللغة*، ١٧٩.

(٩٣) شرح المفصل،٢ : ٢، ٧٥، ٦.

عليهم سلطان بحال إلا على الذين يتخذونه وليًّا ويطيعونه في وساوسه، فأثبت الله – عز وجل – أن سلطان الشيطان إنما هو على هؤلاء.

ومنه قول رسول الله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل»، أي: إنَّ من شروط صحة عقد النكاح وجود الولي والشاهدين العدلين.

ومنه قوله ﷺ: «لا صلاة إلا بطهور» أي: إنَّ الصلاة تصح إذا وجد الطهور.

المبحث الرابع: دخول النفي على القسم

اجتمع (النفي والقسَم) في آيات كثيرة في القرآن الكريم، وإذا نظرنا إلى هذه المواضع؛ نجد أنه تكرر فيها استعمال (لا) والتي جاءت للتعبير عن النفي والإثبات معًا، فـ (لا) باعتبار المعنى المصاحب للسياق تكون إمَّا نافية وإمَّا زائدة فيكون ما بعدها مثبتًا، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ، وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ (الواقعة: ٧٥- ٧٦)، وقوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾ (القيامة: ١-٢).

وبالنظر إلى النفي الوارد في آيات القسم تكون (لا) نافيةً لقضية عامة، ويُقصدُ بها الردُّ على منكري البعث أو مكذّبي القرآن والوحي وما يناسب المقام بشكل عام.

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾ (القيامة: ١-٢) فقد ذهب الكسائي وبعض المفسرين إلى أن (لا) زائدة، وأنّ معناه: أقسم. وذهب الفرّاء إلى أن (لا) لا تكون زائدة في أوّل الكلام، وقال: «إنَّ (لا) هُنا ردٌّ لكلامٍ من المشركين متقدِّمٍ؛ كأنّهم أنكروا البعث فقيل لهم: لا، ليس الأمر كما تقولون؛ ثم قال: ﴿أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[٩٤].

وقيل: هي نافية، ومنفيّها (أُقْسِمُ)؛ وذلك على أن يكون إخبارًا لا إنشاءً؛ واختاره الزّمخشريّ، قال: «والمعنى في ذلك: أنّه لا يقسم بالشّيء إلاّ إعظامًا له بذلك، وعليه قولُه تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾؛ فكأنّه بإدخال حرف النّفي يقول: إنّ إعظامي له بإقسامي به كلا إعظام، يعني: أنّه يستأهل فوق ذلك»[٩٥].

وذهب ابن قتيبة: إلى أنَّ زيادة (لا) في قوله: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾، وقوله: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالشَّفَقِ، وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ﴾: فإنها زيدت في الكلام على نية الردِّ على المكذبين، كما تقول في الكلام: (لا والله ما ذاك كما تقول). ولو قلت: (والله ما ذاك كما تقول) لكان جائزًا، غير أن إدخالك (لا) في الكلام أولًا، أبلغ في الرد[٩٦].

وأشار الرضي إلى (لا) تُزاد بعد (أنْ) المصدرية، نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ﴾ (الأعراف: ١٢)، و: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ (الحديد: ٢٩)، وجاءت قبل المقسم به كثيرًا؛ للإيذان بأن جواب القسم منفي، نحو: لا والله لا أفعل، قال امرؤ القيس[٩٧]:

لا وأبيـــكِ ابنةَ العامريِّ لا يدّعي القـــومُ أنّي أفرّ

وجاءت قبل ﴿أُقسم﴾ قليلًا، وعليه حُمل قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[٩٨].

وبناء على ما سبق تكون الآراء للمفسرين والنحاة وغيرهم في هذه المسألة، على ما ذُكر وهو أن تُعامَل كلُّ هذه

(٩٤) *معاني القرآن* للفراء، ٣: ٢٠٧.

(٩٥) *الكشاف*، ٤: ١٦٣، وانظر المسألة في هبة الله بن علي المعروف بابن الشجري، *أمالي ابن الشّجريّ* (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩١م)، ٢: ١٤١- ١٤٤، *ومغني اللبيب* ٣٢٨، ٣٢٩، ومحمد بن حسن الجذامي، *اللمحة في شرح الملحة* (المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ٢٠٠٤م)، ١: ٤٨٢.

(٩٦) عبد الله بن مسلم بن قتيبة، *تأويل مشكل القرآن* (بيروت: دار الكتب العلمية)، ١: ١٥٥.

(٩٧) البيت امْرُؤُ القيس بن حجر بن الحارث الكندي في *ديوانه* (بيروت: دار المعرفة، ٢٠٠٤م)، ١٠٥، وعبد القادر بن عمر البغدادي، *خزانة الأدب* (القاهرة: دار الكتاب العربي)، ١: ٣٧٤، ١١: ٢٢١.

(٩٨) *شرح الرضي على الكافية*، ٤: ٤٣٦، ٤٣٧.

المُثُل على أنها نظام وأسلوب واحد للتعبير عن النفي والإثبات معًا في تلك المواضع القرآنية، تكون فيه (لا) باعتبار المعنى المصاحِب نافية أو مؤكدة للنفي بحسب السياق لما قبلها أو بعدها، وباعتبار مدخولها تكون زائدة ويكون مدخولها مثبتًا. وعلى أساس ذلك، يكون هذا النمط من أساليب القرآن الكريم المُبينة التي تشهد ببلاغته وإعجازه، سواء في صورة (لا أُقسم) أو صورة: ﴿لئلا يعلم أهل الكتاب ألّا يقدرون على شيء﴾ وما يشبهه من مثل: ﴿ما منعك ألّا تسجد﴾.

المبحث الخامس: الاستدراك من أساليب الإثبات المراد بها النفي

الاستدراك: هو رفع ما يتوهم ثبوته[٩٩]، أو «أن تنسب حكمًا لاسمها، يخالف المحكوم عليه قبلها. كأنك لما أخبرتَ عن الأول، بخبر، خفتَ أن يتوهم من الثاني مثل ذلك، فتداركتَ بخبره، إنْ سلبًا، وإنْ إيجابيًّا» [١٠٠] أو «تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم ثبوته أو إثبات ما يتوهم نفيه» [١٠١].

ولا تقع (لكن) إلا بين متنافيين بوجه ما. فإن كان ما قبلها نقيضًا لما بعدها، نحو: قام زيد لكن عمرًا لم يقم، أو ضدًّا نحو: ما هذا أحمر لكنه أصفر؛ جاز بلا خلاف. وإن كان خلافًا، نحو: ما أكل لكنه شرب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَـكِن ظَلَمُواْ أَنفُسَهُمْ﴾ (هود: ١٠١).

فنلحظ في الأمثلة السابقة أنه أثبت القيام لزيد ونفاه عن عمر، ونفى لون الحمرة وأثبت الأصفر، وأثبت الشرب في المثال الثالث ونفى الأكل، وفي الآية الكريمة نفي أن يكون الله عز وجل ظلمهم، وأثبتت ظلمهم لأنفسهم.

المبحث السادس: الإثبات والنفي بكاد

كاد: فعل متصرّف يدلُّ على شدَّة مقاربة الفعل، فيأتي منه المضارع، واسم الفاعل.

وقد قيل إنَّ (كاد) إذا كان مقرونًا بالنفي يكون إثباتًا، وإنْ كان مقرونًا بالإثبات يكون نفيًا، من ذلك قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ (البقرة: ٧١) ولا شك أنهم فعلوه، وقال تعالى: ﴿تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ﴾ (مريم: ٩٠) وما انفطرت من قولهم ﴿اتَّخَذَ اللهُ وَلَدًا﴾ (مريم: ٨٨)، كذلك ههنا (كاد) في موضع الإثبات فيكون نفيًا للإخفاء من نفسه وهو للمبالغة في الإخفاء.

وفيها ثلاثة مذاهب:

الأول –وهو أشهرها–: **أنَّ نفيَها إثباتٌ، وإثباتها نفي**، فـ (كاد زيدٌ يقوم) يقتضي أنَّهُ ما قام، و(ما كاد يقوم) يقتضي أنَّهُ قام، قالَ الله تعالَى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ (البقرة: ٧١)، وقد نُظِمَ هذا المعنى فقيل:

أنحويَّ هذا العَصْرِ ما هيَ لفظةٌ أتَتْ في لسانيَ جُرهُمٍ وثَمودِ
إذا نُفِيَتْ واللهُ أعلمُ أثبَتَتْ وَإِنْ أُثبِتَت قَامَت مَقامَ جُحودِ[١٠٢]

وثانيها: أنها كسائرِ الأفعالِ؛ **إثباتُها إثباتٌ، ونفيُها نفيٌ**.

وثالثها: **أنها مع الماضي مخالفةٌ للأفعال، وفي المُستَقبَل موافقةٌ**.

أي: تدلُّ علَى النفي مع الماضي في جانب الإثبات كقولك: "كاد زيد يقوم"، أو في المستقبل تدلُّ علَى الإثباتِ كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ (البقرة: ٧١)، ووجه التمسّك أنّ فعل الذّبح واقعٌ بلا شك، واللفظ منفيّ – أعني ما كاد– والجواب: أنه محمول على أنّ حالهم كانت قبل الذّبح في التعنّت حال من لم يقارب الفعل، فالإخبار عن نفي مقاربة الذّبح قبل الذّبح عند ذلك التعنّت، والإخبار عن الذّبح بعد

(٩٩) *مغني اللبيب*، ٣٨٣.

(١٠٠) حسن بن قاسم المرادي، *الجنى الداني* (بيروت: دار الكتب العلمية)، ١: ٦١٥.

(١٠١) *حاشية الصبان على شرح الأشموني*، ١: ٣٩٨.

(١٠٢) البيت في *مغني اللبيب*، ٨٦٨، وعلي بن محمد الأشموني، *شرح الأشموني لألفية ابن مالك* (بيروت: دار الكتب العلمية)، ١: ٢٩٢.

ذلك، أي: فذبحوها وما كادوا قبل ذلك يقاربون أن يفعلوا[١٠٣].

الخاتمة

وبعد هذه الجولةِ في رحاب كتبِ التفسيرِ والنحوِ؛ للوقوف على مسائل الإثبات بالنفي والنفي بالإثبات عند النحويين والمفسرين؛ نخلص إلى ما يأتي:

١- يتحاشى المتحدثُ التصريحَ بالنفي أو الإنكار أو الإثبات على وفق ما تقتضيه المواقف الكلامية، والسياقات المختلفة؛ لذا يستخدم أساليبَ وألفاظًا يفقه السامع ما ترمي إليه من دلالاتٍ وإشارات.

٢- لم يُفرد النحاةُ للإثبات بالنفي أو النفي بالإثبات بابًا بعينه إلا بعض الإلماحات اليسيرة.

٣- أشار ابنُ جني إلى ذلك في كتاب الخصائص في باب: الأوضاع إلى ضامنها طارئ عليها.

٤- يرى كثيرٌ من المفسرين في تفسيرهم للقرآن الكريم لأسلوبي الإثبات بالنفي والنفي بالإثبات، أنه أبلغ في التعبير في بعض المواقف أو المسائل، وأحيانًا يستخدمه القرآن الكريم لإثبات أو نفي أمرٍ ما، كما في مسألة التوحيد «لا إله إلا الله»، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ (البقرة: ١٥٣) فقوله: (لا يبصرون) يصفهم القرآن لا بالعمى، بل بنفي الإبصار وهو أشدُّ؛ لأن نفي الشيء أبلغ من إثباته فقط، فالنفيُ إثباتٌ وعدمٌ في وقت واحد؛ ليقيم الدليل على الإثبات بالنفي.

٥- قد يُفهم هذا النوع من النفي أو الإثبات من كلمة تُفهم من السياق أو الأسلوب أو النغم الصادر من المتحدث، دون أن تعبر عنه كلمة بعينها.

٦- هذا الأسلوب الذي يحمل بين طياته الإيجاز الذي يُغني عن الكثير؛ لأنه واضح من لفظه بدلالته على ما يحتويه الكلام متضمنًا عكس التصريح الذي يحتاج إلى كلام كثير، بل تكون هناك دلالة واضحة على النفي أو الإثبات.

٧-تنوعت أساليب الإثبات بالنفي والنفي بالإثبات بحسب السياق، والموقف، أو نغمة الصوت.

٨- نجد في آية الكرسي أن الإثبات دائمًا يأتي مقرونًا بالنفي، وكأن النفي يفسر المعنى المثبت، أو يؤكده، أو يزيده إيضاحًا.

٩- يأخذ المستثنى حكمًا مغايرًا للمستثنى منه، فهو إمَّا أن ينفيَ الحكم الأول وإمَّا أن يثبته.

١٠- يجتمعُ النفيُ والقسمُ في كثير من المواضع؛ للتعبير عن النفي والإثبات معًا، وذلك حسب السياق والمعنى المراد.

المصادر والمراجع

ابن الأزهري، محمد بن أحمد. *تهذيب اللغة*. تح: محمد عوض مرعب. ط: ١، دار إحياء التراث العربي بيروت ٢٠٠١م.

ابن الحاجب، عمرو بن عثمان. *أمالي ابن الحاجب*. تح: فخر صالح سليمان قدارة. دار الجيل دار عمار، بيروت –عَمّان.

ابن السراج، محمد بن سهل. *الأصول في النحو*. تح: د.عبد الحسين الفتلي. ط١، الرسالة بيروت ١٤٠٥هـ.

ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. *تفسير القرآن الكريم لابن القيم*، ط:١، دار ومكتبة الهلال، بيروت ١٤١٠هـ.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. *الخصائص*. ت: محمد علي النجار، ط: ٢، دار الهدى بيروت.

ابن حمزة هبة الله بن علي المعروف بابن الشجري. *أمالي ابن الشجري*. تح: محمود محمد الطناحي. ط:١، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٩١م.

(١٠٣) *التذييل والتكميل*، ٤: ٣٦٧- ٣٦٩، وعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، *الأشباه والنظائر* (بيروت: دار الكتب العلمية)، ٢: ٢٢٣- ٢٢٥، وإسماعيل بن علي الأيوب، *الكناش في فني النحو والصرف* (لبنان: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ٢٠٠٠م)، ٢: ٤٨.

ابن عاشور، محمد الطاهر. *التحرير والتنوير*. تونس: الدار التونسيّة، (د.ط) ١٩٨٤م.

ابن عطية الأندلسي، عبد الحق بن غالب. *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. ط ١، دار الكتب العلمية لبنان ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*. تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط: ٢٠، دار التراث القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه ١٩٨٠م .

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. *تأويل مشكل القرآن*. تح: إبراهيم شمس الدين. ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

ابن مالك، محمد جمال الدين. *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك*. تح: محمد باسل عيون السود. ط:١، دار الكتب العلمية ٢٠٠٠ م.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. *لسان العرب*. ط: دار صادر بيروت ١٣٧٤هـ.

ابن هشام، عبد الله الأنصاري. *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. تح: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله. ط: ٥، دار الفكر بيروت.

ابن وهب، عبد الله. *تفسير القرآن من الجامع*. تح: ميكلوش موراني. ط:١، دار الغرب الإسلامي ٢٠٠٣م.

ابن يعيش، يعيش بن علي. *شرح المفصل*. تقديم: إميل بديع يعقوب. ط: دار الكتب العلمية – بيروت.

أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين*، وبحاشيته: «*الانتصاف من الإنصاف*» لمحمد محيي الدين عبد الحميد. ط: المكتبة العصرية ٢٠٠٣م.

أبو السعود العمادي، محمد بن محمد بن مصطفى. *إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم (تفسير أبي السعود)*. ط: دار المصحف – بيروت.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. *البحر المحيط*. ط: النصر الحديثة الرياض.

الإتقان في علوم القرآن. ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: دار التراث القاهرة.

الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية. ط:١، دار الكتب العلمية ١٩٨٣م.

الأُشْمُوني، علي بن محمد. *شرح الأشموني لألفية ابن مالك*. ط ١، دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م

الأصفهاني، الحسين بن محمد المعروف بـ(الراغب الأصفهاني). *المفردات في غريب القرآن*. تح: صفوان عدنان الداودي. ط:١، دار القلم، الدار الشامية دمشق بيروت ١٤١٢ هـ.

الأندلسي، أبو حيان. *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*. تح: حسن هنداوي. ط:١، دار القلم دمشق ودار كنوز إشبيليا الرياض١٩٩٧ – ٢٠١٣م.

أنيس، إبراهيم. *أسرار اللغة*. ط: ٣، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٦م.

الأيوب. إسماعيل بن علي. *الكناش في فني النحو والصرف*. تح: رياض بن حسن الخوام. ط: المكتبة العصرية للطباعة والنشر – لبنان ٢٠٠٠ م

البخاري، محمد بن إسماعيل. *صحيح البخاري*. تح: مصطفى ديب البغا. ط: ٥، دار ابن كثير، دار اليمامة – دمشق ١٩٩٣م.

البغدادي، عبد القادر بن عمر. *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. ط: دار الكتاب العربي القاهرة ١٣٨٧هـ.

البقاعي، إبراهيم بن عمر. *نظم الدرر في تناسب الآيات*

والسور. ط: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

البكري، طَرَفَة بن العَبْد بن سفيان. *ديوان طرفة بن العبد*. تح: مهدي محمد ناصر الدين. ط:٣، دار الكتب العلمية ٢٠٠٢م.

البيضاوي، عبد الله بن عمر. *أنوار التنزيل وأسرار التأويل. (تفسير البيضاوي)*. ط: دار الفكر – بيروت.

التنوخي، محمد بن محمد بن محمد بن عمرو (١٤٣٨هـ ٢٠١٧م). *الأقصى القريب في علم البيان*. ط:١، عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض.

التهانوي، محمد بن علي. *موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم*. تح: د. علي دحروج. ط:١، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت. ١٩٩٦م.

الجذامي، محمد بن حسن المعروف بابن الصائغ. *اللمحة في شرح الملحة*. تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي. ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٤م.

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن. *دلائل الإعجاز في علم المعاني*. تح: محمود محمد شاكر أبو فهر. ط: ٣، مطبعة المدني بالقاهرة دار المدني بجدة ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

حسن، عباس. *النحو الوافي*. ط: ٥، دار المعارف – مصر.

الرضي الإستراباذي، محمد بن الحسن. *شرح الرضي لكافية ابن الحاجب*. تح: د. حسن الحفظي وآخر. ط:١، مطابع جامعة الإمام الرياض، ١٤١٧ هـ ١٩٩٦م.

الزَّبيدي، محمّد مرتضى. *تاج العروس من جواهر القاموس*. ط: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت ١٩٦٥ ٢٠٠١م.

الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر. *البرهان في علوم القرآن*. ط: ١، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه ١٣٧٦هـ.

الزمخشري، محمود بن عمرو.

السامرائي، فاضل صالح. *معاني النحو*. ط: ٢، شركة العاتك للطباعة والنشر – القاهرة ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م.

سلام، أبو عبيد القاسم. *الأمثال*. تح: عبد المجيد قطامش. ط: ١، دار المأمون للتراث دمشق ١٩٨٠م.

سلطان، منير. *الفصل والوصل في القرآن الكريم*. ط: ٢، منشأة المعارف بالإسكندرية.

السمعاني، منصور بن محمد. *تفسير القرآن*. تح: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم. ط:١، دار الوطن – السعودية ١٩٩٧م.

السيرافي، الحسن بن عبد الله. *شرح كتاب سيبويه*. تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي. ط:١، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٨م.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر.

الشوكاني، محمد بن علي. *فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير* ط: دار الفكر – بيروت ١٤٠٣هـ.

الشيحي، علي بن محمد (المعروف بالخازن). *لباب التأويل في معاني التنزيل*. تصحيح: محمد علي شاهين. ط:١، دار الكتب العلمية – بيروت ١٤١٥هـ

الصبان، محمد بن علي. حاشية الصبان على شرح الأشموني. ط: عيسى الحلبي مصر.

الطبري، محمد بن جرير. *جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)* لطبري، تح: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، هجر للطباعة والنشر ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

العاني، عبد القادر بن ملّا حويش. بيان المعاني. ط١: مطبعة الترقي – دمشق ١٣٨٢هـ ١٩٦٥م.

العيني، محمود بن أحمد بن موسى. *المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (الشواهد الكبرى)*. ط: دار صادر، بيروت، بحاشية خزانة الأدب.

الفراء، يحيى بن زياد. *معاني القرآن*. تح: أحمد النجاتي ومحمد النجار وعبد الفتاح الشلبي. ط: ١، دار المصرية للتأليف والترجمة مصر.

الفيومي، أحمد بن محمد. *المصباح المنير*. ط: المكتبة العلمية بيروت.

القالي، إسماعيل بن القاسم المعروف بـ (أبي علي القالي). *الأمالي*. عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي. ط:٢، دار الكتب المصرية ١٩٢٦م.

القرطبي، محمد بن أحمد. *الجامع لأحكام القرآن*. تح: أحمد البردوني. ط: ٢، دار الشعب القاهرة ١٣٧٢هـ.

قنبر، عمرو بن عثمان. *الكتاب*. تح: عبد السلام محمد هارون. ط:٣، مكتبة الخانجي القاهرة ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨م.

القنوجي، محمد صديق خان بن حسن. *فتحُ البيان في مقاصد القرآن*. ط: المَكتبة العصريَّة للطباعة والنشر، صَيدَا – بيروت ١٩٩٢ م.

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. ط: مطبعة الريان للتراث.

الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني. *الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية*، ت: د. عدنان الدرويش ومحمد المصري. ط٢، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

الكلبي، جرير بن عطية. ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب. تح: نعمان محمد أمين طه. ط:٣، دار المعارف، القاهرة – مصر.

الكندي، امْرُؤُ القيس بن حجر بن الحارث. *ديوان امرئ القيس*. اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي. ط:٢، دار المعرفة – بيروت ٢٠٠٤م

اللبدي، محمد سمير نجيب. *معجم المصطلحات النحوية والصرفية*. ط: مؤسسة الرسالة ودار الفرقان – ٢٠١١م.

المرادي، حسن بن قاسم. *الجنى الداني في حروف المعاني*. تح : فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. ط:١، دار الكتب العلمية لبنان ١٩٩٢م.

المراغي، أحمد مصطفى. *تفسير الشيخ المراغي*. ط: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

المستقصى في أمثال العرب. ط: ٢، دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٨٧م.

المهدي، أحمد بن محمد. *البحر المديد في تفسير القرآن المجيد*. تح: أحمد عبد الله القرشي رسلان. ط: حسن عباس زكي – القاهرة ١٤١٩هـ.

مهدي، محمد. *الخليل معجم مصطلحات النحو العربي*. ط:١، مكتبة لبنان ١٤١٠هـ ١٩٩١م.

الميداني، أحمد بن محمد. *مجمع الأمثال*. تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: عيسى البابي الحلبي.

الناصري، أحمد مطلوب. *أساليب بلاغية، الفصاحة البلاغة – المعاني*. ط١، وكالة المطبوعات – الكويت ١٩٨٠م.

النحّاس، أحمد بن محمد. *إعراب القرآن*. تح: خالد العلي. ط: ٢، دار المعرفة.

نخبة من أساتذة التفسير. *التفسير الميسر*. ط:٢، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – السعودية ٢٠٠٩م.

الهلالي، محمد. *تفسير القرآن الثري الجامع في الإعجاز البياني واللغوي والعلمي*.